نضال الشعب

الاثنين 2024/11/4 | دورية أسبوعية شاملة تصدر عن جبهة النضال الشعبي الفلسطيني | العدد رقم (111)

لا أوهام على الانتخابات الامريكية

افتتاحية العدد

مع صدور هذا العدد سيتبقى على اجراء الانتخابات الامريكية يوم واحد ، مع العلم ان اكثر من سبعين مليون امريكي قد صوتوا فعليا مما يسمى بالتصويت الالكتروني والبريدي المبكر والملفت للانتباه ان حملة ترامب التي عارضت بشدة التصويت البريدي والالكتروني تشجعه هذا المرة لأنها اكتشفت فوائده باغتنام الفرصة على التأثير الاني على الناخب قياسا على ستكون عليه نوايا الناخبين في الأصوات التي لم تحسم خيارها بعد وقت التصويت.

المفارقة الثانية في هذه الانتخابات انها الأكثر انفاقا بتاريخ الحملات الانتخابية بالولايات المتحدة الامريكية ، وحسب الإحصاءات الرسمية فقد تعدت المليارات من الدولارات ، وهو ما يعمق حدة الاستقطابات وهي المفارقة الثالثة، التي تميز هذه الانتخابات بالانقسام الحاد بالمجتمع الأمريكي ، والذي طال الانقسامات داخل الحزبين الرئيسين الديمقراطي والجمهوري التي لم تعد بنيتهما السابقة تتلائم والتحولات الجارية بالمجتمع الأمريكي.

وهو ما يفسر التقارب بالأصوات على المستوى الوطني وكذلك على مستوى الولايات السبع المتأرجحة، والتي تتفوق في ثلاث منها هاريس على بايدن بنسبة ضئيلة للغاية، وترامب في الولايات الأربع الأخرى بذات النسبة ، وهو ما يؤشر ان احتمالات الحسم متقاربة للغاية ،وربما بسبب الانقسام بالجالية العربية كتصويت عقابي للديمقراطيين سنشهد تصويتا مكثفا نحو المرشحة جيل ستاين مما يعني أي صوت ستحصل عليه سيحسم من أصوات هاريس.

لكن الأهم في هذه الانتخابات وبسبب تركز الحسم في ولايات محددة وبنسبة أصوات لا تتعدى الآلاف في كل منها برز ثقل وأهمية الصوت الفلسطيني والعربي باعتبارها صوتا حاسما في تحديد ساكن البيت الأبيض الجديد ، رغم ان القضايا الداخلية هي المؤثرة على توجه الناخب الأمريكي ، وليس السياسية الخارجية إلا ان حرب الإبادة على الشعب الفلسطيني بقطاع غزة والتدمير الشامل بالضفة الغربية ، وانتقال حالة التضامن مع الشعب الفلسطيني من مجموعات راديكالية متفرقة الى حالة رأي عام في أوساط البيض والشباب اليهود الى جانب اللملونين، قد اظهر أهمية هذا الصوت بالمشهد الانتخابي الحالي.

ورغم ان تصويت هذه الفئات يميل تقليديا للحزب الديمقراطي فإن شراكة الإدارة الديمقراطية بالحرب العدوانية على شعبنا وعلى لبنان ، وعدم حتى السماح لممثلي الجالية الأمريكيين الفلسطينيين حتى من القاء كلمة بالمؤتمر الوطني للحزب الديمقراطي ، وتجاهل حملة هاريس هذا الصوت في كل الحملة اعتقادا منها انه لا خيار لهم سوى التصويت لها بالمقارنة مع ترامب المعروفة سياساته والمجرب سابقا فلسطينيا.

ان تصرف قيادة الحزب الديمقراطي المتصهينة ، شبيهة ان لم تكن مستنسخة عن تجربة المعارضة في إسرائيل فهي تتنافس مع اليمين الرجعي والشعبوي بنفس الشعارات وعلى ذات الكعكة من الأصوات والنتيجة محسومة سلفا التصويت سيكون للأصل وليس للصورة. ورغم كل ذلك وان لم يبدوا محسوما لغاية الان من الذي سيفوز والمفاجآت قد تكون حاسمة في اللحظات الأخيرة ، فإنه ينبغي علينا التحرك من الآن لوضع اجندتنا على الأقل في المرحلة الانتقالية الرمادية ما بين الإعلان عن نتيجة الانتخابات وقد تطول هذه المرة، وما بين تسلم الرئيس والإدارة الجديدة لمهامها في نهاية شباط القادم.

وتختلف هذه الأجندة اذا ما نجحت هاريس وما يمكن ان تقوم به الإدارة الحالية قبل نقلها للسلطة لإدارتها الجديدة التي ستبدوا مختلفة عن السابقة من حيث الأدوات لكنها فيما يتصل بالصراع الفلسطيني – الإسرائيلي ستحافظ على مبدأ إدارة الصراع وليس حسمه.

اما اذا فاز ترامب التي ستميل ادارته الجديدة الى حسم الصراع والعودة ربما الى سقف ادنى من سقف صفقة القرن سيئة الذكر ، لكن ما هي القضايا التي من الممكن ان نحصلها من أدارة مغادرة قد تلجأ الى الانتقام من اهانات نتنياهو لها كما حصل مع إدارة أوباما السابقة بتمريرها للقرار 2334 في مجلس الامن.

رغم كل هذا فهامش الخيارات ضيقة للغاية ، ويبقى الرهان أولا وأخيرا ، كيف نحصن جبهتنا الداخلية بدأ من حركة فتح، والمنظمة، وإنجاح الحوار بالقاهرة للتوصل لتفاهمات لقطع الطريق على المشروع الاماراتي الأمريكي البديل للنظام السياسي الفلسطيني ، لكن السؤال المهم هل ننجح بذلك ، نعم نستطيع اذا ما امتلكنا الارادة والقرار المستقل.

الإمارات والدور الوظيفي في الشرق الأوسط الجديد

بقلم: د. فريد اسماعيل

ليس غريبا أن يتزامن طرح تلك الدولة العربية الصغيرة المنتفخة لخطة اليوم التالي للحرب على غزة والهادفة في مضامينها إلى ضرب الشرعية الوطنية الفلسطينية مع تصعيد دولة الاحتلال لهجومها المسعور على وكالة الأونروا والهادف إلى القضاء على الشاهد الدولي على النكبة وحق العودة. فدولة الإمارات العربية المتحدة كانت أول دولة خليجية توقع اتفاقية تطبيع مجانية مع إسرائيل، لاعتقادها بأن هذه الخطوة ستعزز من مكانتها ككيان إقليمي مهم في الشرق الاوسط لتصبح قوة لها نفوذها الإقليمي والعالمي. إلا أن مجريات الأحداث أثبتت بما لا يدع مجالا للشك بأن هذه الدولة تحولت عبر هذه الاتفاقية، ومن خلال الشراكات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، إلى كيان وظيفي الهدف منه أداء أدوار معينة يرسمها صناع القرار في واشنطن وتل أبيب. وقد عملت هذه الأطراف حتى قبل توقيع اتفاقية التطبيع في سبتمبر عام ٢٠٢٠ على النفخ في الدور الإماراتي وعلى مختلف الصعد. فقد نشرت صحيفة هآرتس خبرا في شهر آب عام ٢٠١٩ عن ابرام إسرائيل صفقة ضخمة مع دولة الإمارات بقيمة ثلاثة مليارات دولار تزودها بموجبها بقدرات استخبارية متقدمة تشمل طائرتي تجسس حديثتين. كما وتنتهز شركات إسرائيلية كبرى، وعلى رأسها شركات التكنولوجيا هذه الفرص كشركات « فينتيك رابيد»، وشركات رأس المال الاستثماري مثل « أور كراود» للتغلغل في السوق الإماراتية والإمساك بمفاتيح الاقتصاد، والأمثلة كثيرة. لذلك فإن حلقة التآمر الإماراتية على الشرعية الفلسطينية من خلال خطة اليوم التالي لا يمكن استغرابها طالما أن حكام الإمارات اختاروا السباحة في الفضاء الأمريكي الإسرائيلي.

لقد حسمت دولة الإمارات منذ زمن خياراتها وتكشف جوهر تآمرها حين اصطفت في الخندق المواجه لخيارات شعبنا. وقد كنا قد استعرضنا تلك المواقف بالتفصيل في مقالنا في العدد ٨٩ من مجلة نضال الشعب الصادر بتاريخ ٢٧-٥-٢٠٢٤ بعنوان « قمة البحرين وانكشاف الدور الاماراتي» حيث أشرنا يومها إلى تصريحات المستشار الرئاسي الإماراتي أنور قرقاش الذي بدا حريصا أكثر من نتنياهو في دعم تنفيذ مخطط الشرق الأوسط الجديد حين قال «ان الخطط الرامية إلى تشكيل شرق أوسط جديد ومزدهر لن تظل متعثرة بسبب الصراع الإسرائيلي الفلسطيني الذي لا نهاية له على ما يبدو» . وهو بذلك يقدم الدليل القاطع على الانخراط الاماراتي الكامل في مشروع الشرق الأوسط الجديد الأمريكي الصهيوني، والذي بسببه تباد غزة وتتصاعد حرب الاستيطان والتطهير العرقي في الضفة والقدس. وفي مناسبة أخرى سابقة وخلال مشاركته في مؤتمر صحفي للجمعية اليهودية الأوروبية قال « إسرائيل موجودة لتبقى . إنهم جزء من تاريخنا ويجب أن يكونوا جزءا من مستقبلنا «. كذلك فإن دولة الإمارات ، وفي تناغم تام مع إجراءات سموترتش وبن غفير ، ساهمت في تشديد الخناق المالي على دولة فلسطين والسلطة الوطنية من خلال إفشال مشروع دعم موازنة السلطة الفلسطينية في مؤتمر البحرين.

لذلك فإن ما يتم تداوله حول الخطة الإماراتية لليوم التالي للحرب، لا يخرج عن السياق العام الذي اختارته هذه الدولة التي تم نفخها من المحور الأمريكي الإسرائيلي لتكون مؤهلة للعب دور مؤثر في الواقع الفلسطيني، يتم من خلاله خلق أطر وهيئات تحت يافطة الإصلاح ومحاربة الفساد، تؤدي بالنهاية إلى ابتداع نظام سياسي جديد يرضى عليه السيد الأمريكي الإسرائيلي. فما يتم طرحه في تلك الخطة يهدف إلى إبعاد منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا الفلسطيني عن المشهد وفصل غزة عن الضفة وضرب القرار الوطني الفلسطيني المستقل. وكلها قضايا قدم شعبنا الفلسطيني وعلى مدى عقود قوافل الشهداء حفاظا عليها ودفاعا عنها. فمنذ سبعينيات القرن الماضي حاولت جيوش فرض وصايتها على المنظمة وعلى شعبنا. ذهبت الجيوش وبقي شعبنا وبقيت المنظمة. اجتاحت إسرائيل لبنان عام ١٩٨٢ بهدف القضاء على المنظمة واخضاع شعبنا. دخلت عاصمته واستقدمت عملاءها الذين ارتكبوا واحدة من أبشع المجازر في عصرنا ، مجزرة صبرا وشاتيلا. رحل الاحتلال ونهض شعبنا الفلسطيني من جديد كالعنقاء، يعانق حلم العودة وبناء دولته المستقلة. تم توجيه الضربات لشعبنا من القريب قبل البعيد، بقي شعبنا وبقي القرار الفلسطيني قرارا وطنيا مستقلا، بل وعادت القيادة الفلسطينية مع الآلاف من أبناء شعبنا الى أرض الوطن لتعانق أرضه وبحره وسماءه وترفع الرايات في ثناياه، وتبني سلطة وطنية تأبى الخنوع والقبول بالوصاية.

واليوم تجرب دولة الإمارات، وبتنسيق وتوجيه من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، حظوظها في محاولة لفرض الوصاية على شعبنا الفلسطيني، في عملية استغلال للواقع الأليم الذي يعيشه شعبنا في قطاع غزة والضفة والقدس، وفي محاولة استثمار لحرب الإبادة والتطهير العرقي والاستيطان، لا سيما في ظل حالة الانقسام التي كانوا هم ودول أخرى عربية واقليمية وبغطاء من دولة الإحتلال، من صناعها. ومنذ ذلك الوقت عملوا بكل جهد على إضعاف السلطة الوطنية الفلسطينية، بالتوازي مع إجراءات دولة الاحتلال ومحاولات الانهاك والتطويق للسلطة، بانتظار الظرف المناسب للانقضاض عليها وفرض الوصاية على شعبنا ومصادرة قراره الوطني.

خطة محكمة نسجت خيوطها حكومة الصهيونية الدينية واليمين المتطرف، ينفذ فيها كل طرف ما أسند إليه من مهام في اطارها. دولة الإمارات تطرح خطتها لنظام فلسطيني سياسي جديد تحت مسميات هيئة إدارية وما شابه، تكون فيه القيادة الفلسطينية شاهد زور، و تشريع إسرائيلي يحظر عمل وكالة الأونروا في محاولة لتصفية قضية اللاجئين. كل ذلك يحصل تحت نار حرب الإبادة والقتل الممنهج والتهجير ومحاولات التغيير الديمغرافي في الضفة الغربية والقدس. وتحت هذه النار تم تمرير تشريع يمنع إقامة دولة فلسطينية، و تشريع بتحويل الادارة العسكرية للجيش الإسرائيلي في الضفة إلى الادارة المدنية للحكومة الإسرائيلية في عملية ضم غير معلن، تبعه استيلاء دولة الاحتلال على مقر الاونروا في الشيخ جراح وتحويل أرضه إلى بؤرة استيطانية. واليوم يتم حظر عمل الوكالة بتشريع جديد. ومع الطرح الاماراتي يكتمل المشهد وتتظهر صورة الشرق الأوسط الأمريكي الإسرائيلي الإماراتي الجديد. صورة بشعة بالإمكان إسقاطها إذا ما أدركت كل قوانا الفلسطينية ضرورة التعالي على المصالح الآنية الضيقة والتوافق الآن على رؤية وطنية موحدة يتم من خلالها مواجهة التحديات. فلم يعد لدى أي من هذه القوى ترف الوقت، فالهجمة في أوجها، وحلقات التآمر لن تنتظر أحدا حتى يستيقظ.

وعد بلفور وحرب التجويع و الابادة

بقلم: حسن محمود

المفارقة بين وعد بلفور وحرب التجويع والابادة التي يمارسها جيش الاحتلال الاسرائيلي ضد شعبنا في قطاع غزة لا يمكن ان تكتمل بدون التوقف عند ثلاث محطات هامة كان لها الاثر الأكبر في اعطاء الوعد وتحقيقه .

المحطة الأولى ، كانت مؤتمر الحركة الصهيونية في بازل عام ١٨٩٧ حيث اتفق الصهاينة على اطلاق نداء لاقامة وطن قومي لليهود.

المحطة الثانية، المؤتمر الذي دعا اليه رئيس الوزراء البريطاني هنري كامبل عام ١٩٠٥ واستمر حتى عام ١٩٠٧ وضم بريطانيا وفرنسا وهولندا واسبانيا وبلجيكا والبرتغال وايطاليا ، هذه الدول التي كانت تمثل الاستعمار المباشر وطلب منها ارسال بعضاً من خبرائها واساتذة جامعاتها إلى المؤتمر والذي كان حوارا حول الدور الاستعماري لهذه الدول والمخاطر التي من الممكن ان تواجهها اوروبا، وخلص الى ان اكبر تهديد يأتي من شعوب جنوب حوض البحر المتوسط التي تجمعها لغة واحدة وثقافة واحدة وجغرافيا واحدة متواصلة وتملك ثروات متعددة.

المحطة الثالثة، وكانت اتفاقية سايكس بيكو ، هذه الاتفاقية التي كشفتها الحكومة البلشفية في روسيا وارسلت وثائقها الى الشريف حسين الذي بدوره ارسلها الى الحكومة البريطانية ليستفسر عن صحتها وجاءه الرد المضلل بأنها ليست صحيحة.

هذه المحطات الثلاث شكلت مقدمة لوعد بلفور الذي صدر في ٢/١١/١٩١٧/ وجاء الوعد بصورة رسالة موجهة من اللورد بلفور وزير الخارجية البريطانية الى اللورد روتشيلد ان حكومة جلالته تنظر بعين الارتياح الى انشاء وطن قومي في فلسطين للشعب اليهودي وستبذل اطيب مساعيها لتسهيل بلوغ الغاية، وبعد صدور وعد بلفور التزمت بموجبه بريطانيا العمل على فرض المشروع الصهيوني في فلسطين ففي عام ١٩٢٠ احتلت بريطانيا فلسطين وهيأت الظروف لاقامة الكيان الصهيوني بموجب قرار التقسيم الذي صدر عام ١٩٤٧ والذي ينص على اقامة دولة يهودية ودولة عربية وقد استغلت العصابات الصهيونية هذا القرار باعتماد سياسة التطهير العرقي التي امعنت في قتل الشعب الفلسطيني وارتكاب المجازر بحقه وذلك باثارة الرعب والفزع لاجبار الأهالي للهجرة من مدنهم وقراهم والاقدام على هدم البيوت وتدمير اكثر من (٥٣١) قرية من قرى فلسطين، واستكمالا لما قامت به العصابات الصهيونية ما بين عامي ١٩٤٧ و١٩٤٨ من مجازر بحق شعبنا يمارس جيش الاحتلال الصهيوني ابشع جرائم التجويع والتعطيش والقتل البطيء ضد أبناء قطاع غزة الذين يتعرضون لحرب ابادة جماعية أمام بصر وسمع العالم اجمع في ظل حصار كامل مضى عليه ما يزيد عن سبع عشرة سنة ، ويقوم الاحتلال بقطع المساعدات واغلاق كل المنافذ والمعابر التي تسمح بمرور الشاحنات الى داخل قطاع غزة سواء عبر معبر رفح أو كرم أبو سالم وجعل الغزيين يواجهون مصيرهم المحتوم في محاولة للتخلص منهم من خلال التهجير او الموت جوعاً.

ان ما يجري في قطاع غزة ومدن ومخيمات الضفة الغربية المحتلة هذه الأيام من حرب تدمير وابادة وتطهير عرقي غير مسبوق ما كانت حرب الابادة في قطاع غزة لتتم لولا وعد بلفور الذي منح اليهود وطن قومي لهم في فلسطين فقتل الاطفال والنساء والرجال والكهول وأسر بكاملها وازالة أحياء سكنية في قطاع غزة على بكرة ابيها بأبشع صور القتل والتدمير والاجرام على مرأى ومسمع العالم كله كمثيلاتها من المجازر والجرائم الصهيونية التي ارتكبت على أيدي عصابات الاجرام الهاغانا والشتيرن وغيرهما في الطنطورة وكفر قاسم ودير ياسين وصبرا وشاتيلا وقانا وهذا ما تريده اسرائيل فالسكان دائما المشكلة المزعجة لها منذ ما قبل نكبة ١٩٤٨ وأصيبت بهستيريا الديمغرافيا فكان الهدف الأساسي هو الترحيل ، حيث شكلت النكبة الفرصة المثاليةلتحقيق السيطرة على الارض بأقل السكان وفي هذا السياق يأتي الانتقام من قطاع غزة ولا يزال الأمر الوحيد المتفق عليه في الكيان الصهيوني وطبقته السياسية على مدار الأعوام الماضية، حيث قالت عضوة الكنيست(غاليت ديستل) امسحوا غزة من على وجه الارض فليهرع وحوش غزة الى الحدود الجنوبية ويهربوا الى مصر أو يموتوا.

ان الهدف من هذه الأساليب الاجرامية هو التخلص من الفلسطينيين من اجل الاستيلاء على ارضهم ووطنهم لاقامة الدولة اليهودية المنشودة على كامل تراب فلسطين التاريخية.

وعدٌ مشؤوم ونكبة شاهدة.. ونضال لن يتوقف

بقلم: محمد علوش

وعدٌ مشؤوم ونكبة شاهدة ونضال لن يتوقف، وإرادة شعبنا لن تقهر ولن تسكين، وستبقى مهجة نضال شعبنا متقدة على طريق العودة والحرية والاستقلال ودحر المحتلين القتلة الإرهابيين.

وعد بلفور المشؤوم الذي يصادف اليوم الثاني من تشرين الثاني من كل عام، حيث مرت علينا 107 سنوات على هذه الجريمة النكراء، والتي أعطت القوى الاستعمارية وفي مقدمتها بريطانيا بموجب وعدها المشؤوم، ما لا تملك لمن لا يستحق، ليظل هذا «الوعد» قراراً جائراً ومخالفاً لكافة قواعد الانسانية.

و»الوعد» المشؤوم شكل نقطة تحول استراتيجية على مختلف المستويات السياسية والقانونية والجغرافية والانسانية، ففي حين، حرم هذا «الوعد» الشعب الفلسطيني من حقه بأرضه، وأطلق العنان للحركة الصهيونية العالمية للعبث بمقدرات، ليس الشعب الفلسطيني وحسب، بل والشعوب العربية قاطبة، وان كافة الاجراءات والسياسات الاسرائيلية التدميرية والمنافية لكافة القوانين الانسانية والدولية التي دأبت ومازالت عليها الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة تأتي في سياق التتويج العملي والملموس لقرار وعد بلفور المشؤوم الذي مازال شعبنا الفلسطيني يقدم التضحيات الجسام من أجل حقه بالعودة وتقرير المصير واقامة دولته الفلسطينية المستقلة.

والاجراءات التصعيدية لحكومة نتنياهو الإرهابية، ما زالت تنتج ذات السياسة التدميرية، بخاصة بشأن توسيع المستوطنات ومصادرة الأراضي، ومحاولات تهويد مدينة القدس، ومحاولات تغيير الوضع القائم في مدينة القدس ومحاولات غلاة اليمين في الحكومة والكنيست الإسرائيليين لتغيير «الوضع القائم» في المسجد الأقصى المبارك، والذي يحول دون دخول اليهود للصلاة في باحة المسجد بداعي وجود «جبل الهيكل» والذي ينذر باشتعال الأوضاع في المنطقة.

تمر ذكرى الوعد – الجريمة، وشعبنا يواجه ظروفاً بالغة الخطورة والتعقيد تتعرض فيها القضية الفلسطينية والمشروع الوطني برمته لتحديات جسام، لاسيما في ظل استمرار جريمة الحرب الموصوفة والابادة الجماعية وإرهاب الدولة المنظم والتطهير العرقي في قطاع غزة وفي الضفة الغربية، وفي ظل تواصل السياسة العدوانية للاحتلال من اغتيال واعتقال وحصار ودمار ونهب للأرض وتجريف للمزارع وهدم للبيوت وتهجير للسكان، واستمراره في تهويد مدينة القدس والاعتداء على المقدسات الدينية الإسلامية والمسيحية.

إن جملة الأوضاع السابقة، تتطلب توحيد الجهود ورص الصفوف وتغليب المصلحة الوطنية العليا لشعبنا الفلسطيني ونبذ الخلافات وإنهاء حالة الانقسام وفق ما تضمنه اعلان بكين، وحشد كافة الطاقات والإمكانيات لمواجهة التناقض الرئيس والمتمثل بالاحتلال الصهيوني وسياساته العنصرية المتطرفة، ووضع خطة عمل وطنية قادرة على مواجهة تحديات المرحلة، وتعزيز صمود شعبنا الفلسطيني الذي يعيش أقسى واخطر الظروف وأكثرها دقة بفعل إمعان حكومة الاحتلال العنصرية والفاشية بتنفيذ مخططاتها الإحتلالية، وإجراءات تهويد القدس، والاستمرار في تكثيف الاستيطان ومصادرة الأراضي ضمن خطة الضم التدريجي والقوانين العنصرية التي تنذر بتفجير وتدهور الأوضاع، وبخاصة مع تصاعد الحملة المسعورة والمسارات التطبيعية الخيانية من بعض الأنظمة العربية والتي تستهدف الشعب الفلسطيني وثوابته.

شعبنا الفلسطيني وهو يستذكر هذا الوعد المشؤوم، يشحذ الهمم من جديد، ورغم كل المآسي والظروف التي يواجهها، أكثر استعداداً وإصراراً على الصمود والتحدي حتى نيل حريته واستقلاله وتحقيق مشروعه الوطني القائم على حق العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس.

على المجتمع الدولي بحكوماته وشعوبه ومنظمات مجتمعه المدني اتخاذ الموقف بالتحرك الفاعل من أجل وقف هذا العدوان المدمر لشعبنا ووطننا، ووضع حد لممارسات الاحتلال وتأمين الحماية الدولية لشعبنا وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، ومعاقبة الاحتلال على جرائمه، فإرهاب الاحتلال المنظم ومستوطنيه يتصاعد في مواجهة شعبنا الأعزل، ضمن توجهات حكومة الإرهاب والعنصرية التي تترجم سياساتها على أرض الواقع بأبشع أنواع الإرهاب والعربدة، دون أي رادع من العالم أجمع، مما ينذر بتفجير الأوضاع في المنطقة.

نطالب بريطانيا بامتلاك الشجاعة السياسية والأخلاقية والاعتراف بدولة فلسطين، ورفع الظلم الواقع على الشعب الفلسطيني وتصحيح الخطأ التاريخي الذي لحق بشعبنا جراء وعد بلفور المشؤوم، الذي تتحمل مسؤوليته بريطانيا التي قدمت بموجب هذا الوعد الزائف فلسطين (وطناً قومياً للشعب اليهودي)، حيث قدم من لا يملك الحق بفلسطين لمن لا يستحق، وعلى الدول الأوروبية تحديداً ودول العالم أجمع أن تبدأ بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية والتعامل مع دولة فلسطين على قاعدة المركز القانوني الجديد لدولة فلسطين تحت الاحتلال، والاعتراف بدولة فلسطين كاملة العضوية في الأمم المتحدة، ودعم اقامتها لتكون دولة للفلسطينيين لينعموا بالحرية والسلام في ربوع وطنهم الذي لا وطن لهم سواه.

التدخل الأمريكي ورسم المنطقة بمخالب العدوان

بقلم: عايدة عم علي

ليس خافيا ما تشهده منطقة الشرق الأوسط من تصعيد ملحوظ وتحول خطير منذ السابع من تشرين الأول العام الماضي، بعد عملية «طوفان الأقصى» ضد إسرائيل، وهو الأمر الذي يراه العديد من المحللين نقطة تحول رئيسية نحو تشكيل واقع جديد تحاول إسرائيل والولايات المتحدة فرضه في المنطقة.

العمليات العسكرية لعبت دورا بارزا في إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية، ومنذ تصاعد التوترات الأخيرة، بدا أن إسرائيل تعتمد على استراتيجية «القوة المفرطة» في غزة، حيث تستهدف الهجمات الإسرائيلية ليس فقط مراكز المقاومة، ولكن أيضاً البنية المدنية للقطاع. لا سيما بعد النفخ في جمر التصعيد وترك حبل الإرهاب ممدوداً لنتنياهو على غارب وحشيته وإشعال المشهد الإقليمي بنارالتعديات، هو ما دفع الادارة الأمريكية القيام لإعادة رسم لوحة المنطقة بمخالب التجبر والعدوان وإن راوغ ثعالب دبلوماسيتها بجولات مكوكية بمنطقتنا وبأحاديث عن تهدئة ترش فيها أميركا البارود المتفجر على نيران التسعير، فالحروب أكسير شركات سلاحها وملاذ واشنطن إن ساءت أجواء، سطوتها عالمياً وخسرت الكثير من أسهم قبطيتها الأحادية، لذلك وأكثر لن يطفئ بايدن حرائق يرى في تمددها ترياق إنعاش المشروع الصهيو أميركي الذي يعاني سكرات الموت.

هذا يؤكد تحركات وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن المشبوهة إلى المنطقة بين الحين والآخر والتي تأتي في سياق ضمان المصالح الأمريكية الإسرائيلية وضمان الأمن الإسرائيلي المزعوم والتفوق الاستراتيجي للعدو الصهيوني في المنطقة، في ذروة العدوان الصهيوني المتواصل على غزة ولبنان.

ثعلب الدبلوماسية الأمريكية يظهر كمهندس ودبلوماسي للإبادة، ويساوي في تصريحاته بين الضحية والجلاد والمعتدي والمعتدى عليه، كامتداد طبيعي للسياسة الأمريكية والدبلوماسية الموارية، والارتباط العقائدي بين الساسة الأمريكيين الحاكمين والصهاينة دون الأخذ بالاعتبار لحقوق الشعوب المظلومة.

كذلك ما أدلى به بلينكن في 25 تشرين الأول الجاري أثناء لقائه الصحفيين في عمان إنه «جاء إلى الشرق الأوسط من أجل تحقيق إيقاف للنار وإجراء عملية لتبادل الأسرى ولعدم تعريض المدنيين للموت نتيجة تقاطع النيران بين مقاومة غزة و»إسرائيل»، وهو الأمر الذي يؤكد قوله أن قتل الفلسطينيين لم يكن قتلاً متعمداً وممنهجاً على يد جيش الاحتلال لإبادة شعب، بل بسبب «تقاطع النيران» بين الجيش والمقاومين الفلسطينيين، علماً أن كيان الاحتلال الذي يقوم بتدمير البيوت على رؤوس ساكنيها بقذائف طائراتها وتقوم بتجميع من بقي حياً منهم في ساحات أخرى لإبادتهم لم يكن خافيا وعلى مرأى ومسمع العالم برمته.

والمؤكد من تصريحات بلينكن هو تبرئة إسرائيل من جريمة إبادة شعب لأنه يريد من العالم أن يصدق أن كل الشهداء من الأطفال والنساء والجرحى قتلوا وأصيبوا ليس بشكل متعمد ومنهجي على يد نيران جيش الاحتلال الذي دمر بيوت القطاع ومساجده وكنائسه ومستشفياته ومدارسه وجامعاته، على الذين لجأوا إلى هذه الأبنية للنجاة من القذائف التي كان يطلقها في كل ساعة.

فلا بلينكن ولا كل قادة الكيان الإسرائيلي يستطيعوا محو هذه الحقائق والوقائع الموثقة التي جمعتها مراكز الأبحاث الفلسطينية والأوروبية غير الحكومية التي تثبت الإدانة الصارخة للولايات المتحدة والكيان الإسرائيلي بارتكاب جرائم إبادة شعب، ولن يتنازل الشعب الفلسطيني واللبناني عن الحق بمحاكمة مجرمي الحرب مهما طال الزمن.

ورغم أكاذيب وذرائع بلينكن المكوكية المتوالية للمنطقة والذي يكرر فيها التصريحات نفسها، حول «وقف إطلاق النار»، ولدى مغادرته المنطقة يترك رسالة واضحة في الاتجاه السلبي، وحكومة العدو الصهيوني التي يقودها نتنياهو ماضية في مخططاتها ومشاريعها العدوانية. الا أن كلمة السر في نقيضها لاستمرار القصف والقتل في غزة ولبنان، وهذا ما يحدث على الدوام.

فخريطة الشرق الأوسط المرسومة بألوان الهيمنة والمفصلة على مقاس الأطماع الأميركية ووفقاً لميول التوسع الصهيونية رغم كل التعثر على مطبات تكريسها مازالت هاجس حكام البيت الأبيض، إذ يرون في رسمها بألوان الدم وبأقلام الانتهاكات وسيلة لفرض تسلط مفقود على قرارات دول سيادية تغرد خارج سرب المشيئة الأميركية. لاسيما في الإيديولوجيا الصهيونية التي تتصدر مجازر الابادة وسياسة الأرض المحروقة سلم سلوكيات العصابات الإسرائيلية على اختلاف مشارب أحزاب حكام الكيان فهي وسائلهم منذ وطأة أقدامهم الهمجية أرض فلسطين المحتلة لتفريغ المناطق وترحيل أهلها عنوة بذريعة توسيع حزام أمني لكيان محتل، والحقيقة هي سرقة الأرض، وهذا ما يجري في الهجمة المسعورة على جنوب لبنان وشمال غزة وخاصة جباليا التي تخوض معارك البقاء في مواجهة الغلو الوحشي الإسرائيلي والصمت الأممي.

يبقى الأهم ان التطورات الأخيرة، بما في ذلك التحالفات الإقليمية التي تديرها إسرائيل بدعم أميركي، تشير إلى مرحلة حساسة تتطلب موقفاً عربياً موحداً لمواجهة هذه التحديات المتصاعدة، والعمل بجدية لتعزيز التعاون العسكري والسياسي والدبلوماسي لمنع أي دولة من فرض أجنداتها بقوة السلاح، فالتعاون العربي أكثر ضرورة الآن من أي وقت مضى، لضمان ألا تتحول المنطقة إلى ساحة صراعٍ قد تكون عواقبه وخيمة.

لكن الإدارة الأمريكية أصبحت هذه الأيام عمياء أكثر من ذي قبل ولا يعنيها حتى نشوب حرب شاملة ستكون كارثية في النتائج والعواقب، ولن تسلم منها الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها.

وهو ما يتساوق مع الغرب الذي يصف المقاومين الفلسطينيين واللبنانيين بالإرهاب وهم الذين يقاومون من أجل البقاء في وطنهم بل ضد حرب الإبادة التي تشنها إسرائيل فوق أراضيهم وتدمر فيها كل بيوتهم وتجبر مئات الآلاف منهم تحت التهديد بالقصف والموت، على الانتقال إلى جنوب القطاع لإفراغ شماله واستيطانه، ولم يشهد تاريخ هذا العالم حرباً من هذا النوع إلا التي تشنها إسرائيل وبقية دول العالم الغربي على الشعب الفلسطيني فجميع دول الغرب ترسل شحنات الأسلحة والذخائر المدمرة لإسرائيل وتشاهد أن الضحايا ليسوا سوى فلسطينيين ولبنانيين من النساء والأطفال.

ورغم فظاعة مشهد العربدة الإسرائيلية فإن مشهد استبسال المقاومة كثيف ومبهر بدفاع مشروع عن حقوق سليبة من أبناء الأرض ضد إجرام محتلين غزاة، فإن كانت الأحداث تزدحم ويتسارع إيقاعها في روزنامة الميدان والمعطيات بدت أكثر تشابكاً إلا أن تبعات العبث الصهيو أميركي بإعدادات أمن منطقتنا وسلام شعوبها مفتوحة على ردود موجعة على مواقيت المقاومة تمزق عبرها خرائط الأعداء وتنسف مشاريعهم.

ومهما تآمر الغرب وزاد العصف الوحشي بمقدمتهم أميركا لطي صفحاته وختمها بأحمر الدم والهمجية فان معارك البقاء والذود عن الأرض والحقوق ليست حدثا آنياً عابراً في كتاب مقاومة المحتلين بل هو صلب كتاب الحق المشرع دائماً على اليقين المطلق بحتمية زوال الاحتلال وبلوغ التحرير ونزع أشواك المحتل من جسد المنطقة.

ليبقى السؤال الذي يتجاهله قادة حرب الإبادة هو: هل سيكون بمقدورهم محو كل جرائم الحرب التي شاركوا فيها؟ وهل بمقدورهم أن يتجاهلوا ما يعنيه هذا الشعب حين بدأ يعلن لن ننسى ولن نسامح.

قرار «إسرائيل» حظر أونروا.. الإبادة الجماعية تتمدد خارج القطاع

بقلم: خليل حمد

لم يكن الكنيست الإسرائيلي بحاجة إلى قراءات عديدة ليتخذ قراراً ينسجم مع تاريخ «إسرائيل» الطويل ليس في تجاهل القرارات الدولية فحسب، بل في تعمُّد نسفها. لكن مشروع «إنهاء» ملف اللاجئين قديم جديد بالنسبة لتل أبيب، وبالتالي فإن قانونها الأخير الذي يحظر عمل وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) في المناطق التي تحتلها «إسرائيل» يدخل في هذا الإطار بشكل مباشر.

كثيرة هي عبارات التنديد التي تطرقت إلى القرار الذي يُشكل «سابقة خطيرة» وفق تعبير كلٍّ من المفوض العام للوكالة فيليب لازريني، والأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، والأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط. لكن التحرك الفعلي جاء من الرئاسة الفلسطينية التي أعلنت عن تحرك سياسي لحث مجلس الأمن الدولي على الانعقاد وبحث هذا القرار، على أمل أن يقوم المجلس المخوَّل «تطبيق السلم والأمن الدوليَّين والحفاظ عليهما» بإجبار «إسرائيل» على تنفيذ القرارات الدولية ذات الشأن، فيما قدَّم عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الأمين العام لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني د. أحمد مجدلاني بخطوات أكثر وضوحاً لمنع الاحتلال من المضي في القرار السياسي الذي يستهدف القضاء على حق العودة، ووفقاً لمجدلاني فعلى الأمين العام للأمم المتحدة طرد «إسرائيل» من المنظمات الدولية بسبب انتهاكها التزاماتها الدولية عبر حظرها عمل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا».

القرار الذي لا يجب أن يختلف على عدم إنسانيته وعدم مشروعيته عاقلان، دخل في أطر قانونية روتينية لا تغني ولا تسمن. النروج تنوي تقديم «مشروع قرار» إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة كي توافق على طلب «رأي استشاري» من محكمة العدل الدولية حول مدى «قانونية» تصرفات «إسرائيل» بمنعها وصول المساعدات الإنسانية للفلسطينيين. خطوة ستؤدي في أفضل نتائجها إلى أن تُصدر المحكمة «رأياً غير ملزم». لكن يداً تكتب مشروع قرار خير من يد تكتب بيانات الشجب والإدانة فقط، فيما الإبادة الجماعية بحق ملايين اللاجئين الفلسطينيين تطرق الأبواب، وتكسرها في بعض الأحيان. بل تمتلك الكثير لتفعله، فـ «دعوة بريطانية لإلغاء القرار» لا تعني شيئاً في ظل دعم لا محدود بريطاني وغربي لـ «إسرائيل» بالتسليح والسياسة. كذلك الأمر بالنسبة لـ «المساعدات العسكرية لإسرائيل» التي تزعم واشنطن أنها قد تتعرض لقيود في حال تم تنفيذ القرار، وكأن المشكلة بالنسبة لواشنطن هي سن التشريع، وليس ممارسته فعلياً من قبل تل أبيب، وارتكابها إبادة جماعية بكل معنى الكلمة ضد البشر والحجر في غزة الجريحة. إبادة لم تحرِّك ساكناً منذ أكثر من عام لدى الشريك الأمريكي في هذه الحرب.

وللسائلين عن مدى خطورة القرار يكفي أن نفصِّل في العنوان العريض فقط: قرار بحظر أنشطة الإغاثة والمساعدات للفلسطينيين الذين يتعرضون لحرب إبادة جماعية في مختلف مناطق قطاع غزة، لكونه الآن يقع تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي، أكثر من ذلك، قد يسري هذا القرار على الضفة التي تخضع لاحتلال عسكري إسرائيلي يسمح لتل أبيب باجتياح أي منطقة تريدها، في أي وقت تريده، كما يسري على القدس العربية الفلسطينية، التي تعاني ما تعانيه أيضاً من جور الاحتلال وظلم قراراته، ومنعه تقديم أي مساعدات إنسانية لأهلها في وقاحة سياسية لم يشهد لها التاريخ مثيلاً.

هي «صفقة القرن» إذاً تطل بذيلها من بوابة إنهاء قضية اللاجئين عن طريق استهداف الوكالة التي أنشأتها الأمم المتحدة ذات شتاء في العام 1949، لتعترف عبرها بحق الفلسطيني الذي نزح جراء قيام «إسرائيل» في العودة إلى أرضه، في البقاء على قيد الأمل. الاستهداف لفكرة العودة هو الأصح فيما تتخذه «إسرائيل» من قرارات بحق الأونروا. تريد تل أبيب بطريقتها الوحشية المعتادة إغلاق الملف الذي رحَّلته سابقاً إلى «الحل النهائي» في مفاوضات عقيمة.

دق ناقوس الخطر ليس كافياً، فتنفيذ القرار الإسرائيلي بدأ قبل مصادقة الكنيست، يوم بدأت حرب التضييق على الفلسطينيين في كل مكان، في الضفة والقطاع قبل سنوات طويلة، وأخذ منحى أكثر خطورة في حرب الإبادة التي تستهدف كل شيء في قطاع غزة، بما فيه مدارس الأونروا التي يتخذها الأهالي «ملجأ» يأملون أن يقيهم نار الصواريخ والقصف اللحظيِّ لكل شيء في القطاع، ومراكز الأونروا الصحية التي تقدم الطبابة مجاناً لأهالي القطاع في ظل انعدام للمستلزمات الطبية جراء الحصار الهمجي المتعمَّد. القرار الإسرائيلي إذاً ليس إلَّا تفريغاً للممارسات المستمرة منذ عقود على أوراق تحمل أختاماً فقط.

في القانون الدولي، ينص ميثاق الأمم المتحدة، في مادته الثانية على إلزام «إسرائيل» بتقديم الدعم الكامل لأنشطة الأمم المتحدة في الأراضي المحتلة، بما يشمل «تسهيل عمليات وكالات الإغاثة التابعة للمنظمة». أكثر من ذلك، يكفل قانون الأمم المتحدة المفروض احترامه «حصانة دبلوماسية لعمليات الأمم المتحدة بما فيها الأونروا». كل هذا لا يعني تل أبيب، كما لا يعنيها ولا يعني واشنطن أن قانونها الخاص بالمساعدات الخارجية يحظر على الولايات المتحدة «تقديم مساعدات عسكرية لأي دولة تعرقل المساعدات الإنسانية الأميركية بشكل مباشر أو غير مباشر»، وهذا ما تمارسه تل أبيب يومياً. ببساطة، لو أرادت واشنطن أن تضع حداً لهذه العربدة الإسرائيلية لفعلت، والقانون الأمريكي لا يمكِّنها فقط بل يحتِّم عليها ذلك، إلا أن ما يحكم هنا هو المصالح الأمريكية، والتبني والشراكة مع «إسرائيل» دون قيود.

خطورة القرار تتعدى القضية الفلسطينية. هنا كل مبادئ الأمم المتحدة وميثاقها على المحك. الرئاسة الفلسطينية وضعت يدها على صلب النوايا الإسرائيلية الخبيثة: «القرار ليس فقط ضد اللاجئين، وإنما ضد الأمم المتحدة والعالم الذي اتخذ قرارا بتشكيل الأونروا». الكرة الآن في ملعب العالم وليست في ملعب الفلسطينيين والعرب فقط، فإما أن تنتفض هذه الدول لأجلها، لأجل سيادتها وقراراتها وإرادتها، وإما ان تشهد أنها استُهدفت في صلب كينونتها إلى الأبد. يحزنني أن أقول إن من لم تحركه كل الدماء التي سُفكت وتسفك في عموم فلسطين، ربما لا يعرف حقاً معنى السيادة والإرادة والكينونة الحقيقية. وحدهم المناضلون لأجل استقلالهم وحقوقهم من سيفهمون هذه المقاربة.

اليوم التالي للحرب... مآلات ورهانات

بقلم: د. آمنة زقوت

كثيرا ما سمعنا باليوم التالي للحرب التي تدور من سنة وأكثر، هل انتهت لنبحث عن ما بعدها ؟ هل نحتاج من يبحث عن من يحصد ثمن دمنا ولحمنا وقهرنا ، وألمنا؟

هو دأب كل حرب أن يبحث الجميع عن الحصاد قبل نضوج الثمر.

لكنها حرب مختلفة اتت حتى يومنا هذا على (43314) انسان 17029 من الأطفال و11585 من النساء، ناهيك عن المفقودين والجرحى ، والأسرى. وكل هذا وما زال الوضع على ما هو عليه ، مجزرة تخلفها مجزرة، الشمال ابيدت مناطق كامله انمسحت من على الخارطة، الجنوب أصبح أرضاً خصبة للتكدسات السكانية والأمراض، إضافة إلى آفات المجتمع من استغلال وسرقات ونهب ، وغلاء انهك كاهل المواطنين، وأيام من المجاعة ونقص في كل السلع الأساسية، والنقص الحاد في الأدوية والخدمات الصحية برمتها. ويبقى السؤال إلى متى ؟ وهل ما فعلته حماس كان يجب أن يكون في مثل هذا التوقيت، على ماذا راهنت فكل الرهانات فشلت، المجتمع الدولي معتل بازدواجية المعايير والإقليم لا يهمه سوى مصالحه ؛ فالكل شاهد على المسرحية الايرانية الاسرائيلية، ليظهر لنا من بعدها مجتمع عربي متخاذل حتى النخاع، وما تبقى من رهان على المعارضة والشارع الاسرائيلي ذهبت اعتاب الرياح، فكان القمع والقوة لهم بالمرصاد. حرب رهانات خاسرة، لم يحسب للإنسان فيها قيمة فأبدت فشلها تكتيكيا واستراتيجيا وسياسيا حصدنا فيها رجوع إلى الوراء ألف عام. وتبقى السناريوهات المطروحة خلال ما نراه من مفاوضات أفشلها في كل مرة تعنت نتنياهو لأنه غير معني بإبرام صفقة تجعله في مواجهة المساءلة الداخلية، وتنهي مشهده السياسي بمحاكمة هو يعرف أنها آتية.

ويبقى أن تتجنب حماس مزيدا من التهرب الاسرائيلي وتوافق على ايقاف الحرب بأي ثمن، لأنه لا خيارات كثيرة تملكها، وتنسحب من مشهد انسحب منه قائدها رحمه الله بموت اختاره لأنه عرف نهاية ما تؤول إليه الأمور، ويبقى تسليم الأسرى مقابل وقف الحرب هو الأسلم للخروج من هذه الحرب الضروس. فأي تفكير استراتيجي أو عسكري لن يفضي في مثل هذا الحال من الخذلان العالمي إلى شيء!. ويبقى للسلطة وباقي فصائل منظمة التحرير الدور الأكبر في استلام بقايا غزة ومعابرها ، والدعم باتجاه ابرام صفقة توقف نزيف الدم.

واعتقد فيما أراه أن ما بعد الحرب ستوزع اسرائيل الفلسطينيين كحصص متفق عليها في دول أوروبا تبعاً لقرار الكنيست المصادق عليه والذي ينص على تفعيل قرار التهجير القسري والطوعي للفلسطينيين، وهذا ما سيحصل ، وما كان ليحدث لو أن لدينا القليل من الرؤية بعيدة المدى كفصائل حاكمة للمشهد، علماً بأن معدلات الهجرة في غزة قد زادت بشكل كبير خلال السنوات الاخيرة لحكم حماس وسط تظاهر بعدم حدوث ذلك. ويبقى الرجاء أن تسفر مفاوضات القاهرة عن حل طال انتظاره يفضي إلى وقف دائم لإطلاق النار.

أستاذ جامعي مشارك بالصحة النفسية

الاضطرابات السلوكية والانفعالية

بقلم: د. علا خويره

يعاني الأطفال المصابون باضطرابات سلوكية من أنماط سلوكية مزعجة، حيث يعاني ما نسبته من 5-6 % من الأشخاص من نوع من أنواع الاضطرابات السلوكية، ويتم التشخيص بعد استمرار الأعراض لمدة 6 أشهر على الأقل وتسبب مشاكل في المنزل والمدرسة وفي المجتمع. يجد الآباء صعوبة في فرض القواعد أو وضع الحدود المناسبة، وعادة ما يتصرف الأطفال المصابون بهذا النوع من الاضطراب بعدوانية تجاه أشقائهم أو يصابون بنوبات غضب متكررة، ويمتاز الأشخاص ذوي الاضطرابات السلوكية بالعدوان والتمرد والتحدي وتخريب الممتلكات والسرقة أحيانا والاعتداء الجسدي واللفظي والنفسي على الآخرين، مما يؤدي إلى مستويات عالية من الصراع الأسري فيقف الأهل حائرين في التعامل مع طفلهم الذي يظهر سلوكيات شاذة لا تناسب المجتمع.

في بيئة المدرسة، قد يؤدي الاضطراب السلوكي إلى جعل الطفل يتحدث خارج دوره، أو يرفض اتباع القواعد، أو يتحرك بشكل مفرط. يرفض بعض الطلاب حضور المدرسة، مما يؤدي إلى التغيب المتكرر للطفل وتراجعه الاكاديمي الكبير لدرجة تقارب أدائه من أداء ذوي الإعاقات الذهنية، ولكن قد يتم إيقاف الطالب أو طرده، كما أن الاضطرابات السلوكية تجعل من الصعب على الشخص بناء علاقات مع الآخرين، وتحديدا بناء الصداقات أو الاستمتاع بالأنشطة الاجتماعية.

وترجع أسباب هذه الاضطرابات إلى العديد من الأمور منها سوء المعاملة الوالدية حيث قد يؤدي الدلال المفرط أو الصرامة، حيث أن التوازن في التربية ما بينهما امر مهم في بناء وتطوير شخصية الطفل، كما أن الوراثة تلعب دورا مهما في تكوين شخصية المضطربين سلوكيا. وقد تساعد العلاجات إلى التقليل من الأعراض والشفاء في بعض الحالات حيث يساعد العلاج السلوكي المعرفي الأطفال على فهم مشاعرهم وسلوكياتهم وتعديلها وذلك من خلال استشارة متخصص في الدعم النفسي، بالإضافة إلى أهمية تقديم الدعم الأسري والإحاطة العاطفية من قبل الأسرة، وذلك بالموازاة مع تقديم الدعم التعليمي لهم من قبل المختصين.

على الرغم من شيوع الاضطرابات السلوكية لدى الأطفال والبالغين، إلا أنها غالبًا ما يتم تشخيصها في مرحلة الطفولة ويمكن علاجها في وقت مبكر، وكلما أسرع الشخص في معالجة الاضطراب السلوكي زادت احتمالات قدرته على إدارة الأعراض طوال حياته.

أما في فلسطين فما زالت هذه الفئة تعتبر من الفئات المهمشة والتي لم تأخذ حقها من الدراسة والبحث سواء على المستوى البحثي الأكاديمي أو على صعيد تقديم الدعم المجتمعي والمدرسي والأسري، حيث أن لقلة الوعي ونقص المعلومات حول الحالة دورا في تراجع ونقص الخبرات بشكل عام حول الاضطراب، لذا لا توجد أي إحصائية تذكر للأشخاص المضطربين سلوكيا في فلسطين، حيث تعتبر من اهم الفئات التي علينا الالتفات لها والاهتمام بها لنحظى بمجتمع أسعد وأكثر أمانا.

كلمة ونص

بقلم: حسني شيلو

فك الارتباط بالمحاور الإقليمية والعودة للحضن الوطني

تؤسس حكومة الاحتلال الفاشية لمرحلة قادمة ليست فقط حول ما تسميه اليوم التالي للحرب ،والتي تسابق البعض لتقديم أوراق الاعتماد لها كما هي تحركات الثنائي المغمور ناصر اولمرت، أو غيرهم من الدول التي تدعم باتجاه إدارة للقطاع تطبيقا لمقولة نتنياهو لا فتح ولا حماس، وكذلك فإن ما تقوم به على الأرض في قطاع غزة ، وعمليات التطهير العرقي والمجازر الدموية المستمرة في شمال القطاع للدفع بإفراغه لإقامة ما تطلق عليها المنطقة الأمنية العازلة ، وسط حالة من الصمت الدولي سوى بعض الأصوات الدولية التي تنتقد الاحتلال لكنها ليست أيضا قادرة على عمل اي شيء، أو حتى الضغط باتجاه وقف ما يحدث بالشمال .

لكن نتنياهو المتعطش للاستيطان في الضفة الغربية والسيطرة عليها ،ما زال يصدر القرارات ويقوم بالإجراءات التي تهدف لتقويض السلطة اولا ،وتحقيق رؤية اليمن المتطرف بإفراغ الضفة الغربية والقدس المحتلة من سكانها والسيطرة على كافة الأراضي فيها، فما يقوم به الاحتلال من شق الطرق وتوسيعها في شمال الضفة الغربية، وعمليات البناء الاستيطاني في قمم الجبال، وسيطرة ما يسمى الاستيطان الرعوي على اغلب المناطق الفلسطينية بالإضافة إلى عمليات التسليح المستمر لمليشيات المستوطنين، التي تتم دون اي ضجيج يذكر من ما يسمى المجتمع الدولي، وما يرافق ذلك من القوانين والتشريعات العنصرية الأخيرة التي اقرها الكنيست الإسرائيلي وآخرها قراره حول وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين ومشروع قانون البعثات الأجنبية، ما هي إلا تنفيذ لتلك الرؤية .

بينما تغرق الحالة الفلسطينية التي نهشها الانقسام ولم يوحدها شلال الدم النازف في قطاع غزة ، حيث ما زالت حركة حماس تراهن على ما يسمى الحليف الإيراني، وتفاوض حركة فتح حول إدارة القطاع الذي أحوج ما يكون أبناءه إلى وحدة جدية على الاقل في هذه الظروف قادرة على ادخال المساعدات الإنسانية من طعام ودواء ووقف المذبحة المستمرة تحديدا في شماله .

ولم يستوعب الفلسطينيين الدرس بعد ، بأن الاحتلال الفاشي يعتبر هذه المرحلة وفقا للظروف الدولية ، وحالة شبه الإجماع الدولي التي إن لم تساهم في دعم العدوان كانت راضية عن الأداء الإسرائيلي إن جاز التعبير ، فالأمم المتحدة تعطل كافة قراراتها عندما يتعلق الأمر بدولة الاحتلال، ومحكمة الجنايات الدولية تعمل وفق آلية بطيئة رغم توفر اغلب الأدلة والجرائم مكتملة الأركان، وكذا الغرب عموما ينظر بعين واحدة تجاه القضية الفلسطينية، بينما ما زالت روسيا غارقة في الأزمة الاوكرانية وتسارع بالدفاع عن مصالحها في سوريا، والصين الصديقة تنتهج سياسة عدم التدخل الا عبر بيانات دبلوماسية، ويغرق المحيط العربي بمشاكله الداخلية وارتدادات ما يسمى الربيع العربي، أمام هذا الوضع الدولي المعقد ، لم يبقى للفلسطينيين الا الوحدة الوطنية ، وعلى حركة حماس أن تسارع بفك الارتباط مع المحاور الإقليمية والعودة للحضن الوطني من بوابة ممثله الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية.

الأخيرة

المشرف العام: د. احمد مجدلاني رئيس التحرير: حسني شيلو مدير التحرير: محمد علوش

هيئة التحرير: عايدة عم علي، د. فريد إسماعيل، خليل حمد، نائل موسى، انور أبو مور